

الواضح في قرار مجلس النواب بشأن الحجز والمصادرة



عبد الخالق الشاهر

أربيل

عدالة) فقط؟سبق وأن اجبت على هذه التساؤلات في خطاباتي ليشمل بولة تراكم بناؤها وترسخ منذ قرن من الزمن وجنودها تضرب في الأرض منذ 60قرنا حيث ساهم في مد الجنود دولة سومر واكد وقوانين حمورابي وصولا الى الملك الاول وجمهورية روما والامبراطورية البيزنطية الى ان جاءت حبيبة الكل سابقا وعودة الكل(حسب الاعاء) حاليا واسقطت ذلك التراكم العظیم برمته وأغرقتة في (الفضي الخالقة) واعادت بناءه على شكل ليس اقبح منه في التاريخ الا اذا تخيلنا ان اعادة بناء بريطانيا بمجلس حكم فيه نسبة للأرثوذكس والبروتستانت والبرلنديندي بعد تدميرها طبعاً لتكون مرتعا لكل اشكال النفوذ الدولي والإقليميهذه المقدمة كتبتها للجاج والمتضررين الذين هم لا يريدون سماعها بل يريدون مني النحول في مسانئهم راساً ليعرفوا هل ستعود (حقوقهم) التقاعدية وهل سيامنون على ما تبقى لهم ولا يريدون سماعها بل يريدون يشملهم بند الحقوق والحريات في دستورنا النافذ ؟ وهل ان (الاسلام السياسي) سيكون اسلاماً ؟وماذا ستقدم الأزمة إلتزامها في رمضان القادم بل 14 رمضان كريم وهي في هذه الحال في ظل العدالة الإنتقالية وتنتساعل متى تلغى صفة (الإنتقالية) من العدالة وتحصيح

بعدها قامت هيئة المساءلة وبالتعاون مع قانوني قدير وسياسي يريد بناء دولة تعلم أنها لن تبني في جو الإحتنات والأصءاء والتجريم وقطع الأرزاق وحجز ومصادرة الأموال والمساءلة (المستدامة) وتمكنوا من تقديم مقترحات اني مجلس النواب هي بالنسبة لي كمجئت غير مختصر (ماديا) كانت رائعة في ضروفه وجاء رد المجلس حاملا نفس الصفة وليشتمني في شاء ممن يريد ان يلقي تلك اللوائين بعضا سحرية ولن يشتمني منهم الكثير لأنهم يعلمون ما قدمته من اجلهم ومن اجل إلتامهم واراملهم وشيوخهم وحرانئهم ويهدوء وانزان واستناد الى الدستور والنظام القانوني العراقي اعترف مجلس النواب في رده الاخير على مقترحات المساءلة ويوضح ان القانون ((72) جاءت احكامه استثناء من القاعدة الدستورية التي اسست لصيانة

(الملكية) وأنا في لإحتي التي كتبتها للمحكمة الاتحادية أضفت الى ذلك الكثيرسأخرج عن القاعدة وليكن مقالاي طويلا هذه المرة للتوضيح اولا ولكي بهذا جوالي قليلا مع ترحيبي وقبلاتي لكل الطارقينالقائون يشمل ١٠٢فتا هم ((صدام حسين المجيد رئيس النظام المعفي السابق وزوجاته واولاده واحفاده واقربائه حتى الدرجة الثانية ووكلائهم ممن اجروا نقل ملكية الأموال المشار اليها في هذا القانون وبموجب وكالاتهم)) والنزوات المشمولين بهذه الفئة لا تغيير في مصادرة املاكهم وليس لهم حق الاعتراض لدى اللجنة (ولا في القضاء)) (حق ذلك خسرر دستوري (القتاضي مكفول)) وخرق دستوري وشرعى حيث قال سبحانه ((ولا تنزوا وازرة ووزر اخرى))انتقل الى الفئة الثانية النزوات المذكورة اسمائهم (52) واقاربهم حتى الدرجة الثانية -ولهم حق الاعتراض واثبات تملكهم للمال بصورة مشروعة لدى اللجنة وان لم تنصفهم بلجوؤن الى القضاء الفئة الثالثة النزوات الذين ورد توصيفهم الوظيفي والحزبي (على اطلاقه) في القانون وترجمت هيئة المساءلة هذا التصنيف الى اسماء ولم تكن مخولة قانونا بالاعتراض وقامت الدنيا عليها ولم تقعد وهؤلاء النزوات لم يتم شمول اقاربهم بالإجراءات وتم تحثيث ذلك وتوضيحه رسميا بالتعاون بين هيئة المساءلة والاع حيدر الملا الفئة الثالثة لها حق الاعتراض ايضا لتثبت انها لم تتحمل الملك بسبب الموقع الوظيفي او الحزبي الجديد في رد المجلس على مقترحات المساءلة وما الاتي

- حذف اسماء المتوفين قبل صدور القانون72
- حذف اسماء من تم اقصاؤهم من مسؤولياتهم الوظيفية والحزبية والذين اعدموا او سجنوا قبل 2003
- حذف اسماء من برائتهم المحكمة الجنائية العليا
- حذف اسم من تم تكليفه دون

طلب منه بمناصب ادارية خارج سلك عمله (وهذا ما يحتاج الى توضيح من لدن مجلس النواب والافضل ان نتشهد به هيئة المساءلة ضمن السياق العام باتجاه الخير ان شاء الله

5. عدم شمول الاموال الخاصة التي لا تنطبق عليها الشروط القانونية للحجز او المصادرة وهذه تشمل على حد فهمي كقانوني مبتدئ (دار السنك

للعائلة، محل العمل او المزرعة التي تشكل مصدر رزق ، ويمكن اضافة الراتب التقاعدى او الاجور بشكل عام)

7. حذف اسماء من عملوا بصفة محافظين او اعضاء فروع ولم يستمروا بالعمل حتى العام 2003

7. حذف اسماء من عمل في الأجهزة الامنية برمتها وكان برتبة اقل من عميد او اقل من معاون مدير عام.

8. حذف اسماء من كانوا بدرجة مدير في الاقسام التحقيقية دون ان يكونوا بمنصب مدير لذلك الاقسام (وتحليلي الشخصي هو البرعية والحجز يشمل المدير الرئيسي وليس المرء التابعين)

9.حذف اسماء مرءاء الاقسام غير التحقيقية في الأجهزة الامنية كمدير قسم خدمي او اداري او فني وغير ذلك

10.حذف اسماء شهداء الازهاب (ونذكر هنا ان هناك قانونا يعد كل من قتل خلال الحرب على الازهاب ومن جرائمها الرد بشهيد اي حتى لو انه استشهد خلال كصف قواتنا المسلحة عن طريق الخطا ونرجو ان لا يهمل هذا الامر)

1١ . حذف اسماء من تعرض لتدمير ممتلكاته بسبب عودته الى الوظيفة السابقة او اغراضه في العملية السياسية او ايمانه بها .

شديد الاعتذار عن الاطالة وعن عدم ذكر مقرحاتي التي سانكرها في مقال لاحق واقول للاخوة السياسيين ان الامم لتقديم المرئيد على طريق بناء دولة المواطنة دولة المؤسسات.

تزداد دعوة بعض الاطراف السياسية الكردية هذه الايام لعودة البيشمركة الى كركوك وتزامن هذه الدعوات مع تصعيد في العمليات الارهابية التي تقوم بها فلول داعش في كركوك وطونخورماتو وغيرها وفيها بصمة لأطراف كردية انفصالية كما اشار الى ذلك السيد حاكم الزاملي للإساءة للأخريين ان كركوك لا تستقر أمنيا إلا بوجود البيشمركة .فلماذا هذا التصعيد على عودة البيشمركة الى كركوك التي دخلتها القوات العراقية بعد انسحاب الجيش البيشمركى والاسياش عند دخولها اليها بعد انسحاب الجيش العراقي منها عام 2014م

احتلال داعش للموصل حيث اكملت عمليات التكريد التي بدأتها الاحزاب الكردية بعد عام 2003 بيوتيرة اعلی وإجراءات اقسى حيث هدمت البيشمركة والاسياش أكثر من أربعين قرية عربية وتركمانية ومجرت سكانها خارج كركوك ومنعتهم من العودة اليها بعد عمليات لتحرير وجرفت الأراضي الزراعية للعرب والتركمان واستولت على أخرى كما قامت بعمليات تهريب كبرى تمكنت في اغتيال سياسيين عرب وتركمان من بينهم محمد خليل ورؤساء عشائر عرب وتركمان واعتقلت المثات من العرب والتركمان المناهضين للتكريد والاتفاق السذي وقع بين الملا مصطفى البرزاني وحكومة البكر عام 1970 ولم تكن ضمن المناطق الكردية التي حددتها الأمم المتحدة

سامي الزبيدي

عمان

المدنية المهمة للأكراد وفي تجاوز على الدستور والقانون قام محافظ كركوك الهارب بعد ان سرق حصة المحافظة من البترولولان برقع علم كردستان الى جانب العلم العراقي وفي تحد كبير وتجاوز على الدستور والقانون اشرك مسعود البرزاني كركوك وما اسموه بالمناطق المختلف عليها في استفداء الانفصال وامارست البيشمركة والاسياش عمليات تهريب واعتداءات كبيرة على الموثين العربي والتركماني حتى جاءت ساعة الخالص من هذا الازهاب والأعمال التعسفية الكردية على المدينة وأهلها عندما دخلتها القوات الاتحادية في عملية فرض القانون لتنتهي معناة المكونات منذ مئات السنين ولم تكن يوما لقومية معينة أو طائفة محددة ثم إذا كان إقليم كردستان هو جزء لا يتجزأ من العراق كما نص عليه الدستور وكما اقرته المحكمة الاتحادية ووافق عليه الأكراد فما بال كركوك ولماذا هذه المزايدات والدعوات التي تعقد الامور في كركوك بدلا من حلها وتخير الاحتقان والمشاكل وتزيد

الخط الأزرق

والم يعلم الأكراد ان كركوك لم تكن يوماً كردية ولا ضمن المناطق الكردية في كل الانفصاليات التي جرت بين الأكراد والحكومات السابقة والحالية فهي لم تكن جزءاً من مناطق الحكم الذاتي بعد الاتفاق السذي وقع بين الملا مصطفى البرزاني وحكومة البكر عام 1970 ولم تكن ضمن المناطق الكردية التي حددتها الأمم المتحدة

التناقضات ومشاكل مجتمع المعلومات

وهذا الوضع يضع مشاكل أمن المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي في جدول أعمال العلاقات الدولية الحديثة. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة مباشرة بتطوير الإنترنت، علماء الاجتماع والفلاسفة قلقون حول مشاكل وسائل الإعلام الحديثة، في وسائل الإعلام الحديثة، والصور والرسوم التوضيحية تأخذ مكان مزايد، وتديرجيا تصبح الشاشة الرقءاء المصدر الرئيسي لتلبية الحاجه إلى المعلومات والقيم الجمالية. يتم تقليل ثقافة تفسير وفهم النصوص المكتوبة. هناك مشكلة التعليم؛ الكتاب يعلم التفكير، وشاشة للتلاع.

وسائل الاعلام الحديثة لا تحفز على الاطلاق مناقشة المشاكل الخطيرة. وبطبيعة الحال، يتم تنظيم مناقشات للجمهور الخرجي على شاشة التلفزيون، ولكن كلهم لديهم طابع عرض ولا يهتمون بتحليل جدي للمشاكل، واقل من النصف تحديد الشروط المسبقة لحدوثها. والواقع ان إحدى المهام الهامة لوسائل الاعلام في مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية من موقف الجمهور الذي تتحداه التقاليد والتحديات المشتركة للبقاء. ومع ذلك، في عالم اليوم، حدث السياسة وأصبحت الحياة والاقتصاد والمجتمع مستقلة، وغالبا ما تكون في مصلحة إدارات معينة، وجميوعات مالية واحتكارات صناعية. وهذا يؤدي إلى عدم استخدام موارد وسائل الاعلام لخصلة ازهار المجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، من وجهة النظر الفلسفية، لا يتم تقليل المشكلة إلى الفساد. مجرد تسويق وسائل الاعلام يعطي درجة أكبر من الحرية من احتكار الدولة.

وهكذا، بالإضافة إلى الفوائد الواضحة، فإن ثورة المعلومات تقدم أيضا مشاكل وتناقضات جديدة تماما. المشار إليها اعلاه، ونظرا لطابع العالمي لمجتمع المعلومات الآن، فإن حلها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير الاتصاات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بعد ذلك، حيث لا يمكن لأي بلد ان يتصدى لهذه المشاكل وحدها. وحتى إذا كانت هذه الاتصاات الدولية لا تزال قائمة، فإن فعالية استخدامها ستعتمد مباشرة على تنفيذ جميع القواعد المعمول بها في تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.

هذا المجال، والقضايا ذات الخصوصية وأمن المعلومات، وخاصة في الأثمنان والمجال المالي. وفي هذا الصدد، ينشأ السؤال عن مدى ملاءمة وأشكال تدخل الدولة في هذه العملية. موقف الدولة على تطوير التجارة الإلكترونية العالمية هو على النحو التالي: من جانب الدولة من المهم توفير السوق، نهج غير التنظيمي لتأمينها. ينبغي أن تتجنب القيود غير الضرورية المفروضة على التجارة الإلكترونية، وأن تنتفع عن فرض لوائح جديدة لا لزوم لها، وإجراءات بيروقراطية، وضرائب وتعريفات على الأنشطة التجارية على شبكة الإنترنت. ويتمثل الدور الرئيسي في تشكيل بنية تحتية تجارية عالمية في المقام الأول للقطاع الخاص.

ومن العقبان الهامة التي تحول دون تشكيل مجتمع المعلومات العالمي وحل المشاكل الناشئة في سياق تطوره حاجز اللغة. فمن السهل ان نرى ان معظم اللغة المستخدمة على الإنترنت تحظى باللغة الإنكليزية، في حين ان في لغات أخرى من العالم تحتوي على شبكة الإنترنت معلومات هامة جدا ومثيرة للاهتمام إلى حد ما. ولذلك، فإن تطوير إمكانية التواصل بين اللغات أصبحت قيمة للغاية. ولكي تصبح الإنترنت قناة اتصال دولية حقيقية، من الضروري إنشاء مجموعة أدوات تساعد مستخدميهها، أولا، على فهم المعلومات المقدمة، وثانيا، تقديم المحتوى بأكبر عدد ممكن من اللغات. اليوم، يجري الاضطلاع بأعمال بحث مكثفة في هذا الاتجاه.

تهديدات حقيقية

والى جانب ذلك، هناك تهديدات حقيقية جديدة في جوهرها تمثل في استخدام الإنجازات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لغراض تتناقض مع المبادئ الأساسية المتطلبة في الحفاظ على الاستقرار والأمن العالمين، من المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات والصراعات، وعلى وجه الخصوص، من المغربي ان تستبدل البلدان المتقدمة النمو من مزاياه في تكنولوجيا المعلومات والحاسب ووسائل الإعلام والنقود، والنفس على الوعي الفردي والعالم من أجل توسيع المعلومات والتوسع السياسي والاقتصادي والثقافي.

وهذا الوضع يضع مشاكل أمن المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي في جدول أعمال العلاقات الدولية الحديثة. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة مباشرة بتطوير الإنترنت، علماء الاجتماع والفلاسفة قلقون حول مشاكل وسائل الإعلام الحديثة، في وسائل الإعلام الحديثة، والصور والرسوم التوضيحية تأخذ مكان مزايد، وتديرجيا تصبح الشاشة الرقءاء المصدر الرئيسي لتلبية الحاجه إلى المعلومات والقيم الجمالية. يتم تقليل ثقافة تفسير وفهم النصوص المكتوبة. هناك مشكلة التعليم؛ الكتاب يعلم التفكير، وشاشة للتلاع.

وسائل الاعلام الحديثة لا تحفز على الاطلاق مناقشة المشاكل الخطيرة. وبطبيعة الحال، يتم تنظيم مناقشات للجمهور الخرجي على شاشة التلفزيون، ولكن كلهم لديهم طابع عرض ولا يهتمون بتحليل جدي للمشاكل، واقل من النصف تحديد الشروط المسبقة لحدوثها. والواقع ان إحدى المهام الهامة لوسائل الاعلام في مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية من موقف الجمهور الذي تتحداه التقاليد والتحديات المشتركة للبقاء. ومع ذلك، في عالم اليوم، حدث السياسة وأصبحت الحياة والاقتصاد والمجتمع مستقلة، وغالبا ما تكون في مصلحة إدارات معينة، وجميوعات مالية واحتكارات صناعية. وهذا يؤدي إلى عدم استخدام موارد وسائل الاعلام لخصلة ازهار المجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، من وجهة النظر الفلسفية، لا يتم تقليل المشكلة إلى الفساد. مجرد تسويق وسائل الاعلام يعطي درجة أكبر من الحرية من احتكار الدولة.

وهكذا، بالإضافة إلى الفوائد الواضحة، فإن ثورة المعلومات تقدم أيضا مشاكل وتناقضات جديدة تماما. المشار إليها اعلاه، ونظرا لطابع العالمي لمجتمع المعلومات الآن، فإن حلها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير الاتصاات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بعد ذلك، حيث لا يمكن لأي بلد ان يتصدى لهذه المشاكل وحدها. وحتى إذا كانت هذه الاتصاات الدولية لا تزال قائمة، فإن فعالية استخدامها ستعتمد مباشرة على تنفيذ جميع القواعد المعمول بها في تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.

التناقضات ومشاكل مجتمع المعلومات

وهذا الوضع يضع مشاكل أمن المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي في جدول أعمال العلاقات الدولية الحديثة. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة مباشرة بتطوير الإنترنت، علماء الاجتماع والفلاسفة قلقون حول مشاكل وسائل الإعلام الحديثة، في وسائل الإعلام الحديثة، والصور والرسوم التوضيحية تأخذ مكان مزايد، وتديرجيا تصبح الشاشة الرقءاء المصدر الرئيسي لتلبية الحاجه إلى المعلومات والقيم الجمالية. يتم تقليل ثقافة تفسير وفهم النصوص المكتوبة. هناك مشكلة التعليم؛ الكتاب يعلم التفكير، وشاشة للتلاع.

وسائل الاعلام الحديثة لا تحفز على الاطلاق مناقشة المشاكل الخطيرة. وبطبيعة الحال، يتم تنظيم مناقشات للجمهور الخرجي على شاشة التلفزيون، ولكن كلهم لديهم طابع عرض ولا يهتمون بتحليل جدي للمشاكل، واقل من النصف تحديد الشروط المسبقة لحدوثها. والواقع ان إحدى المهام الهامة لوسائل الاعلام في مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية من موقف الجمهور الذي تتحداه التقاليد والتحديات المشتركة للبقاء. ومع ذلك، في عالم اليوم، حدث السياسة وأصبحت الحياة والاقتصاد والمجتمع مستقلة، وغالبا ما تكون في مصلحة إدارات معينة، وجميوعات مالية واحتكارات صناعية. وهذا يؤدي إلى عدم استخدام موارد وسائل الاعلام لخصلة ازهار المجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، من وجهة النظر الفلسفية، لا يتم تقليل المشكلة إلى الفساد. مجرد تسويق وسائل الاعلام يعطي درجة أكبر من الحرية من احتكار الدولة.

وهكذا، بالإضافة إلى الفوائد الواضحة، فإن ثورة المعلومات تقدم أيضا مشاكل وتناقضات جديدة تماما. المشار إليها اعلاه، ونظرا لطابع العالمي لمجتمع المعلومات الآن، فإن حلها لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تطوير الاتصاات الدولية ذات الصلة وتنفيذها بعد ذلك، حيث لا يمكن لأي بلد ان يتصدى لهذه المشاكل وحدها. وحتى إذا كانت هذه الاتصاات الدولية لا تزال قائمة، فإن فعالية استخدامها ستعتمد مباشرة على تنفيذ جميع القواعد المعمول بها في تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.

في الثقافة الإنتخابية

لماذا أُرشح ولماذا أُنخب ؟

خالد السلامي

بغداد

وهنحن نتقرب من موسم انتخابي جديد .قد يكون من اهم المواسم الانتخابية التي مرت على العراق طوال الخمسة عشر سنة الماضية، ربما لأنه قد يضع البلاد على المسار المصري الذي سيكون عليه حال البلد الى قيام الساعة ، لذا صهر واجبا علينا ان نفكر الف مرة قبل ان نلون اصابعنا بالحرز البنفسجي ، ونخط بقلمنا اشارة قد نرفع بها الوطن الى القمم وقد نهبوي به الى واد مسيقا لا يصل اليه نور الشمس مطلقا .

او باخر .

الانتخاب حق

المعروف عالميا ان الترشيح والانتخاب صار حقا لازما لكل شعوب الارض لأختيار ممثلهم في الحكم ، بل واختيار حكاهم ، وقد اعتادت شعوب الغرب على هذه الممارسة ووصلت الى مرحلة متقدمة جدا في عملية الاختيار وكذلك عملية الترشيح ، فلا نجد مرشحا ليس لديه امكانية سياسية واقتصادية وقانونية تحصنه من اوب اباخر .

اذن نحن امام اناس ليس لديهم امكانية التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، وهذا يتطلب نشر نوع من الثقافة بين الراغبين في الترشيح لفهم غاية الترشيح في بلدانا العربية والاسلامية ، فمعرفة الغاية من الترشيح والتأثير الاجتماعي والسياسي على شريحة واسعة من الناس التي يمكن ان تنتخبه هما اضافة الى المؤهلات العلمية والسياسية والاقتصادية والقانونية من اهم مقومات نجاح المرشح في مهمته